منظمة
الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة

2022

موجز عن

حالة الموارد السمكية وتربية الأحياء المائية في العالم

نحو التحول الأزرق

التنويه المطلوب:

منظمة الأغذية والزراعة. 2022. *موجز عن حالة الموارد السمكية وتربية الأحياء المائية في العالم 2022. نحو التحول الأزرق*. روما، منظمة الأغذية والزراعة. https://doi.org/10.4060/cc0463ar

يعرض هذا الكتيّب الرسائل الرئيسية والمضمون الوارد في مطبوع *حالة الموارد السمكية وتربية الأحياء المائية في العالم 2022*. أما ترقيم الجدولين والأشكال فيه فمطابق لما يرد في المطبوع المذكور.

صورة الغلاف: © THEERAWAT PAYAKYUT | DREAMSTIME.COM
تايلاند. تجهيز شباك الصيد بالمركب.

المحتويات

الرسائل الرئيسية 4

تمهيد 7

الجزء الأول

الاستعراض العالمي 9

لمحة سريعة عن مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في العالم 9

الجدول 1 الإنتاج العالمي من مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية واستخدامه وتجارته 10

الشكل 1 الإنتاج العالمي من مصايد الأسماك الطبيعية وتربية الأحياء المائية 11

الشكل 2 الإنتاج العالمي من مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية: الاستخدام والاستهلاك الظاهري 11

الإنتاج الإجمالي لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية 12

إنتاج مصايد الأسماك الطبيعية 12

إنتاج تربية الأحياء المائية 12

الشكل 5 مساهمة الأقاليم في الإنتاج العالمي لمصايد الأسماك الطبيعية وتربية الأحياء المائية 13

الشكل 13 الإنتاج العالمي لتربية الأحياء المائية، 1991–2020 14

حالة الموارد السمكية 14

الشكل 23 الاتجاهات العالمية لحالة أرصدة مصايد الأسماك البحرية في العالم خلال الفترة 1974–2019 15

أسطول الصيد 16

التوظيف في مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية 16

استخدام وتجهيز إنتاج مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية 16

الاستهلاك العالمي للأغذية المائية 17

الجدول 12 عمالة صيادي الأسماك ومستزرعي الأسماك بحسب الأقاليم للسنوات المختارة، 1995–2020 17

الشكل 43 نصيب الفرد من الأغذية المائية في إمدادات البروتينات الحيوانية، متوسط الفترة 2017–2019 18

التجارة بمنتجات مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية 18

الشكل 52 البلدان العشرة الرئيسية المصدّرة للمنتجات المائية من حيث القيمة، 2020 19

الجزء الثاني

نحو التحول الأزرق 21

التحول الأزرق: رؤية لتحويل نظم الأغذية المائية 21

تكثيف الإنتاج المستدام لتربية الأحياء المائية وتوسيع نطاقه 21

تحسين إدارة مصايد الأسماك 22

الشكل 58 الرسائل الرئيسية للسنة الدولية لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية الحرفية في عام 2022 23

الابتكار في سلاسل قيمة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية 22

السنة الدولية لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية الحرفية في عام 2022 23

الجزء الثالث

التحول الأزرق لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 24

عقد العمل لتحقيق الأهداف العالمية 24

عقد الأمم المتحدة لعلوم المحيطات من أجل التنمية المستدامة (2021–2030) 24

الشكل 61 التقدم في درجة تنفيذ الصكوك الدولية الهادفة إلى مكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم بحسب الأقاليم، 2018–2022 25

عقد الأمم المتحدة لإصلاح النظم الإيكولوجية 26

الجزء الرابع

القضايا الناشئة والتوقعات 27

جائحة كوفيد-19، أزمة لا مثيل لها 27

تكيف مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية مع تغير المناخ 27

الشكل 67 أمثلة على الاختلالات واستراتيجيات التكيف والتخفيف والدروس الناشئة عن أزمة جائحة كوفيد-19 28

الشكل 71 الإنتاج العالمي من مصايد الأسماك الطبيعية وتربية الأحياء المائية، 1980–2030 29

التقدم نحو تحقيق المساواة بين الجنسين في مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية 29

الإسقاطات على صعيد مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية 30

الرسائل الرئيسية

1- يسجّل الإنتاج العالمي لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية مستوى قياسيًا في الوقت الحالي، وسيؤدي القطاع دورًا متزايد الأهمية في توفير الأغذية والتغذية في المستقبل.

وصل الإنتاج الإجمالي لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية إلى مستوى قياسي في عام 2020 قدره 214 مليون طن، بما في ذلك 178 مليون طن من الحيوانات المائية و36 مليون طن من الطحالب، ويرجع ذلك بدرجة كبيرة إلى نمو تربية الأحياء المائية، لا سيما في آسيا. وكانت الكمية المخصصة للاستهلاك البشري (باستثناء الطحالب) 20.2 كيلوغرامًا للفرد الواحد، ما يساوي أكثر من ضعف متوسط نصيب الفرد البالغ 9.9 كيلوغرامات في ستينات القرن الماضي. وتشير التقديرات إلى أن 58.5 ملايين شخص يعملون في القطاع الأوّلي. بما في ذلك العاملين في قطاع الكفاف والثانوي، وعائلاتهم ، يقدر أن حوالي 600 مليون من سبل العيش تعتمد جزئياً على الأقل على مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية. ووُلّدت التجارة الدولية بمنتجات مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية حوالي 151 مليار دولار أمريكي في عام 2020، بانخفاض عن المستوى القياسي المسجّل في عام 2018 وقدره 165 مليار دولار أمريكي، ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى تفشي جائحة كوفيد-19.

2- لدى تربية الأحياء المائية إمكانات كبيرة لإطعام وتغذية سكان العالم الذين يتزايد عددهم. ولكن يجب أن يكون النمو مستدامًا.

بلغ الإنتاج العالمي لتربية الأحياء المائية في عام 2020 مستوى قياسيًا قدره 122.6 مليون طن وقيمته الإجمالية 281.5 مليار دولار أمريكي. واستحوذت الحيوانات المائية على 87.5 ملايين طن والطحالب على 35.1 مليون طن من هذا الإنتاج. وبفعل التوسّع في شيلي والصين والنرويج، نما الإنتاج العالمي لتربية الأحياء المائية في عام 2020 في جميع الأقاليم باستثناء أفريقيا بسبب التراجع المسجل في البَلَدين المنتجين الرئيسيين، وهما جمهورية مصر العربية ونيجيريا. وسجّلت سائر البلدان الأفريقية الأخرى نموًا بنسبة 14.5 في المائة اعتبارًا من عام 2019. وظلّت آسيا تهيمن على الإنتاج العالمي لتربية الأحياء المائية حيث أنها استأثرت بنسبة 91.6 في المائة من المجموع. وغالبًا ما تحقق نمو تربية الأحياء المائية على حساب البيئة. ولا تزال التنمية المستدامة لتربية الأحياء المائية أمرًا حاسمًا لتلبية الطلب المتزايد على الأغذية المائية.

3- زاد الاستهلاك العالمي للأغذية المائية بشكل كبير في السنوات الأخيرة وسيتواصل هذا الاتجاه في المستقبل.

زاد الاستهلاك العالمي للأغذية المائية (باستثناء الطحالب) بمعدل سنوي متوسط بلغ 3.0 في المائة منذ عام 1961 مقارنة بمعدل النمو السكاني البالغ 1.6 في المائة. ونما استهلاك الأغذية المائية على أساس الفرد الواحد من 9.9 كيلوغرامات في المتوسط في ستينات القرن الماضي إلى مستوى قياسي قدره 20.5 كيلوغرامات في عام 2019، بينما انخفض بشكل طفيف إلى 20.2 كيلوغرامات في عام 2020. ومن

المتوقع أن يُحدث ارتفاع المداخيل، وزيادة التوسّع الحضري، والتحسينات في ممارسات ما بعد الصيد، والتغيّرات في الاتجاهات المسجّلة في الأنماط الغذائية، زيادة بنسبة 15 في المائة في استهلاك الأغذية المائية ليبلغ نصيب الفرد 21.4 كيلوغرامات في المتوسط في عام 2030.

4- يستمر تناقص موارد مصايد الأسماك بسبب الصيد المفرط والتلوّث وسوء الإدارة وعوامل أخرى، ولكنّ عدد عمليات الإنزال المتأتية من الأرصدة المستدامة بيولوجيًا آخذ في الارتفاع.

تراجعت نسبة أرصدة مصايد الأسماك الواقعة ضمن مستويات مستدامة بيولوجيًا إلى 64.6 في المائة عام 2019، ما يمثل انخفاضًا بنسبة 1.2 في المائة مقارنة بعام 2017. ولكنّ نسبة 82.5 في المائة تأتت من عمليات الإنزال في عام 2019 من الأرصدة المستدامة بيولوجيًا، ما يمثل تحسنًا بنسبة 3.8 في المائة عن عام 2017. ولقد ثبت أن الإدارة الفعالة لمصايد الأسماك قد نجحت في إعادة تكوين الأرصدة وزيادة المصيد ضمن حدود النظام الإيكولوجي. ولا يزال تحسين إدارة مصايد الأسماك العالمية أمرًا بالغ الأهمية لإعادة النظم الإيكولوجية إلى حالة سليمة ومنتجة وحماية إمدادات الأغذية المائية على المدى الطويل. ومن شأن إعادة تكوين الأرصدة المستغلة استغلالاً مفرطًا أن تزيد إنتاج مصايد الأسماك بمقدار 16.5 ملايين طن وأن تحسّن مساهمة مصايد الأسماك البحرية في تحقيق الأمن الغذائي والتغذية والنمو الاقتصادي ورفاه المجتمعات الساحلية.

5- يتواصل تراجع حجم أسطول الصيد العالمي، ولكن لا تزال هناك حاجة إلى القيام بالمزيد لتقليل من القدرات المفرطة وضمان استدامة عمليات الصيد.

أشارت التقديرات إلى أن العدد الإجمالي لسفن الصيد قد بلغ 4.1 مليون سفينة في عام 2020، الأمر الذي يمثل تراجعًا بنسبة 10 في المائة منذ عام 2015، ما يعكس الجهود التي تبذلها البلدان، ولا سيما الصين والبلدان الأوروبية، لخفض حجم الأسطول العالمي. ولا تزال آسيا تملك أسطول الصيد الأكبر الذي يمثل حوالي ثلثي المجموع العالمي. ولكنّ خفض حجم الأسطول وحده لا يضمن بالضرورة نتائج مستدامة بقدر أكبر بما أنه يمكن للتغيّرات في كفاءة الصيد أن تعوّض عن مكاسب الاستدامة التي يحققها خفض حجم الأساطيل.

6- من المتوقع أن يزيد إنتاج الحيوانات المائية بنسبة إضافية قدرها 14 في المائة بحلول عام 2030. ومن المهم جدًا أن يترافق هذا النمو مع الحفاظ على النظم الإيكولوجية، والحد من التلوّث، وحماية التنوع البيولوجي، وضمان الإنصاف الاجتماعي.

تترقب توقعات المنظمة الخاصة بمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية لعام 2030 حدوث زيادة في الإنتاج والاستهلاك والتجارة، ولو بمعدلات أبطأ. ومن المتوقع أن يبلغ الإنتاج الإجمالي للحيوانات المائية 202 مليون طن في عام 2030 بفضل النمو المطرد لتربية الأحياء المائية التي يرجّح أن يصل إنتاجها إلى 100 مليون طن للمرّة الأولى في عام 2027 وإلى 106 ملايين طن في عام 2030.

وتشير التوقعات أيضًا إلى أن إنتاج مصايد الأسماك الطبيعية سيتعافى في جميع أنحاء العالم، حيث أنه سيزيد بنسبة 6 في المائة اعتبارًا من عام 2020 ليبلغ 96 مليون طن في عام 2030 كنتيجة لتحسّن إدارة الموارد والموارد السمكية غير المستغلّة بالكامل وتراجع المصيد المرتجع والفاقد والمهدر.

7- تدعم النظم الغذائية المائية ملايين الأشخاص وسبل العيش. وبالرغم من ذلك، فإن العديد من صغار المنتجين، ولا سيما النساء منهم، معرضون لظروف العمل غير المستقرة. وسيكون بناء قدرتهم على الصمود حاسم الأهمية لتحقيق الاستدامة والتنمية المنصفة.

تمثل النساء 21 في المائة من الأشخاص العاملين في القطاع الأولي لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية والبالغ عددهم 58.5 ملايين شخص في عام 2020، وحوالي 50 في المائة من الأشخاص العاملين في سلاسل القيمة المائية بأكملها (بما في ذلك مرحلتي ما قبل الصيد وما بعده). وتمثل المرأة، رغم دورها الحاسم في مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، نسبة كبيرة بشكل غير متناسب من القوة العاملة في القطاع غير النظامي والشريحة التي تتقاضى الأجر الأدنى وتعاني من أدنى مستويات الاستقرار وتتمتع بأدنى المهارات، كما أنها تواجه في الكثير من الأحيان قيودًا قائمة على نوع الجنس تمنعها من استكشاف الأدوار التي يمكن أن تؤديها في القطاع ومن الاستفادة منها بالكامل.

8- تمثل النظم الغذائية المائية حلًا فعالًا. ويمكن للتحوّل الأزرق أن يواجه التحديين المتمثلين في تحقيق الأمن الغذائي والاستدامة البيئية.

إن منظمة الأغذية والزراعة ملتزمة بتحقيق التحول الأزرق الذي يمثل استراتيجية متبصّرة تهدف إلى تعزيز دور النظم الغذائية المائية في توفير الغذاء لسكان العالم الذين تتزايد أعدادهم من خلال إتاحة الأطر القانونية والسياساتية والفنية اللازمة لإدامة النمو والابتكار. ويقترح التحول الأزرق سلسلة من الإجراءات المصممة لدعم قدرة النظم الغذائية المائية على الصمود وضمان نمو مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية بشكل مستدام من دون ترك أي أحد خلف الركب، ولا سيما المجتمعات المحلية المعتمدة على القطاع. وتشكل السياسات والممارسات المراعية للمناخ والبيئة، إضافة إلى الابتكارات التكنولوجية، ركائز أساسية لتحقيق التحول الأزرق.

9- يتطلّب التحول الأزرق التزام القطاعين العام والخاص إذا ما أريد تحقيق خطة الأمم المتحدة لعام 2030، خاصة وأن جائحة كوفيد-19 قد عكست الاتجاهات الإيجابية التي كانت سائدة سابقًا.

يتطلّب التحول الأزرق التزام الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني من أجل تعظيم الفرص التي تتيحها مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية. كما يسعى التحول الأزرق إلى تعزيز التوسّع والتكثيف المستدامين في تربية الأحياء المائية، والإدارة الفعالة لمصايد الأسماك كافة، وتطوير سلاسل القيمة المائية. وهناك حاجة إلى الشراكات الفعالة بين القطاعين العام والخاص من أجل تحسين الإنتاج والحد من الفاقد والمهدر من الأغذية وتعزيز الوصول المنصف إلى الأسواق المربحة. وعلاوة على ذلك، فإن إدراج الأغذية المائية في استراتيجيات الأمن الغذائي والتغذية الوطنية، إلى جانب مبادرات لتحسين وعي المستهلك بفوائدها، أمر ضروري لزيادة توافرها وتحسين الوصول إليها.

تمهيد

رغم التقدم الكبير الذي تم إحرازه سابقًا، لا يزال العالم بعيدًا عن المسار الصحيح للقضاء على الجوع وسوء التغذية بجميع أشكاله بحلول عام 2030. ويهدد تدهور النظم الإيكولوجية وتزايد حدة أزمة المناخ وفقدان التنوع البيولوجي الوظائف والاقتصادات والبيئة والأمن الغذائي في جميع أنحاء العالم، وقد تفاقم ذلك نتيجة آثار جائحة كوفيد-19 والأزمات وغير ذلك من حالات الطوارئ الإنسانية. ويعاني اليوم 811 مليون شخص من الجوع فيما يعجز 3 مليارات شخص عن تحمل كلفة أنماط غذائية صحية.

وقد أدى ذلك إلى إعلاء الأصوات الداعية إلى تحويل نظمنا الزراعية والغذائية بشكل عاجل من أجل ضمان الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتأمين أنماط غذائية صحية ميسورة الكلفة لأعداد السكان المتزايدة بموازاة حماية سبل العيش ومواردنا الطبيعية.

ويتزايد الاعتراف بالأغذية المائية بفعل الدور الرئيسي الذي تؤديه في الأمن الغذائي والتغذية، ليس كمصدر للبروتينات فحسب، وإنما أيضًا كمزود فريد ومتنوع للغاية للأحماض الدهنية الأساسية أوميغا-3 والمغذيات الدقيقة المتوفرة بيولوجيًا. ويجب أن يشكّل إسناد الأولوية إلى منتجات مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية ودمجها بشكل أفضل في استراتيجيات وسياسات النظم الغذائية العالمية والإقليمية والوطنية جزءًا حيويًا من التحول الضروري لنظمنا الزراعية والغذائية.

ويستند إصدار عام 2022 من تقرير *حالة الموارد السمكية وتربية الأحياء المائية في العالم – نحو التحول الأزرق* إلى هذه السردية من خلال تقديم أدلة كمية على الدور المتزايد الذي تؤديه مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في توفير الأغذية والتغذية وفرص العمل. وفي عام 2020، سجل إنتاج مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية رقمًا قياسيًا غير مسبوق بلغ 214 مليون طن بقيمة وصلت إلى 424 مليارات دولار أمريكي. وكان إنتاج الحيوانات المائية في عام 2020 أعلى بما يزيد عن 60 في المائة من المتوسط المسجل في تسعينات القرن الماضي، وتجاوز بذلك إلى حد كبير سرعة النمو السكاني العالمي، ويرجع السبب في ذلك إلى حد كبير إلى زيادة إنتاج تربية الأحياء المائية. فنحن الآن نتناول الأغذية المائية أكثر من أي وقت مضى – بما يوازي حوالي 20.2 كلغ للفرد الواحد في عام 2020 – أي أكثر من ضعف معدل استهلاكنا المسجل قبل 50 عامًا. وعلى مستوى العالم، توفر الأغذية المائية حوالي 17 في المائة من البروتينات الحيوانية وتتجاوز نسبة 50 في المائة في عدد من بلدان آسيا وأفريقيا. ويعمل في هذا القطاع ما يقدّر بحوالي 58.5 ملايين شخص في الإنتاج الأولي وحده – وتشكّل النساء حوالي 21 في المائة منهم.

ويسلّط هذا التقرير الضوء أيضًا على التغييرات الإضافية اللازمة في قطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية لمواجهة تحديات إطعام العالم بصورة فعالة ومنصفة ومستدامة. ويعكس عنوانه الفرعي نحو *التحول الأزرق* التسارع المطلوب من أجل التوصل إلى قطاع مستدام، وشامل وقادر على تلبية التوقعات، والحاجة الملحة لدمج الأغذية المائية التي يتم صيدها على نحو مستدام في سياسات وبرامج النظم الغذائية الوطنية، وفرص المساهمة في استعادة الموائل المائية والتنوع البيولوجي.

ويستند تقرير *حالة الموارد السمكية وتربية الأحياء المائية في العالم 2022* إلى سياق سياسي هام. أولًا، يختتم الإعلان بشأن مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية المستدامة الذي صادقت عليه بالإجماع الدورة الرابعة والثلاثون للجنة مصايد الأسماك التابعة للمنظمة في عام 2021 بالدعوة إلى دعم «رؤية آخذة في التطور وإيجابية لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية خلال القرن الحادي والعشرين، يتم بموجبها الاعتراف بالقطاع اعترافًا كاملًا لمساهمته في مكافحة الفقر والجوع وسوء التغذية». ثانيًا، يتزامن إصدار عام 2022 هذا مع تنفيذ ثلاثة من عقود الأمم المتحدة ذات الصلة، وهي عقد العمل لتحقيق الأهداف العالمية، وعقد علوم المحيطات من أجل التنمية المستدامة، وعقد إصلاح النظم الإيكولوجية. أخيرًا، يصدر هذا التقرير مع اقترابنا من منتصف السنة الدولية لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية الحرفية في عام 2022. ولا يمكن للمشهد السياسي أن يكون أكثر طموحًا وأن تكون اللحظة أكثر ملاءمة من أجل التحول نحو نظم غذائية مائية أكثر كفاءة وأكثر شمولًا وأكثر قدرة على الصمود وأكثر استدامة للمساعدة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ومنذ صدور الطبعة الأولى في عام 1995، أعطى تقرير *حالة الموارد السمكية وتربية الأحياء المائية في العالم* نظرة فنية ثاقبة ومعلومات مستندة إلى الأدلّة عن قطاع حاسم لنجاح المجتمع. ويتوجه التقرير إلى جمهور واسع – من صانعي السياسات والمديرين والعلماء إلى الصيادين والمستهلكين – لإثبات وتعزيز دور قطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية ومساهماته الحيوية من أجل تحقيق إنتاج أفضل، وتغذية أفضل، وبيئة أفضل وحياة أفضل للجميع، من دون ترك أي أحد خلف الركب. وإني لعلى ثقة من أنّ هذا الإصدار سيشكل تكملة لسعينا عبر الزمن إلى تقديم مساهمات قيّمة تساعدنا في مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين.

شو دونيو
المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة

الجزء الأول
الاستعراض العالمي

لمحة سريعة عن مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في العالم

هناك اعتراف متزايد بقطاعي مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية لمساهمتهما الأساسية في الأمن الغذائي والتغذية في العالم خلال القرن الحادي والعشرين. ويستدعي التوسع الإضافي في هذه المساهمة تسريع التغييرات التحويلية في السياسات، والإدارة، والابتكار والاستثمارات من أجل تحقيق الاستدامة، والشمولية والإنصاف في مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في العالم. ويعرض تقرير *حالة الموارد السمكية وتربية الأحياء المائية في العالم 2022*[1] إحصاءات محدثة ومثبتة[2] للقطاع ويقوم بتحليل السياق السياساتي الدولي لهذا القطاع ومبادرات وإجراءات مختارة عالية الأثر جرى اتخاذها لتسريع الجهود الدولية الرامية إلى دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وهو يبحث في أثر جائحة كوفيد-19 وتبعاتها على إنتاج مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية واستخدامه وتجارته.

وقُدّر الإنتاج العالمي من الحيوانات المائية بحوالي 178 مليون طن في عام 2020، ما يمثّل انخفاضًا طفيفًا بالمقارنة مع مستواه القياسي على الإطلاق والبالغ 179 مليون طن في عام 2018 (الجدول 1). وساهمت مصايد الأسماك الطبيعية بكمية قدرها 90 مليون طن (51 في المائة) وتربية الأحياء المائية بكمية قدرها 88 مليون طن (49 في المائة) (الشكل 1). وبالإضافة إلى الحيوانات المائية، تم إنتاج 36 مليون طن (الوزن الرطب) من الطحالب في عام 2020، نشأت 97 في المائة منها من تربية الأحياء المائية، لا سيما تربية الأحياء المائية البحرية بشكل رئيسي.

ومن أصل إجمالي إنتاج الحيوانات المائية، تم استخدام ما يتجاوز 157 مليون طن (89 في المائة) لأغراض الاستهلاك البشري (الشكل 2). وجرى تخصيص الكمية المتبقية والبالغة 20 مليون طن لاستخدامات غير غذائية، ولإنتاج مسحوق وزيت السمك بشكل رئيسي (16 مليون طن أو 81 في المائة).

وزاد الاستهلاك الظاهري العالمي للأغذية المائية بمتوسط معدل سنوي بلغ 3.0 في المائة من عام 1961 إلى عام 2019، وهو يقارب ضعف معدل النمو السكاني العالمي السنوي (1.6 في المائة) خلال الفترة نفسها. وزاد نصيب الفرد من استهلاك أغذية الحيوانات المائية بنحو 1.4 في المائة سنويًا، وذلك من 9.0 كلغ (بمعادل الوزن الحي) في عام 1961 إلى 20.5 كلغ في عام 2019. وخلال العقود الأخيرة، تأثر استهلاك الفرد من أغذية الحيوانات المائية بشدة بزيادة الإمدادات، وتغير تفضيلات المستهلكين، والتقدم التكنولوجي ونمو الدخل.

1 لاحظ أن إصدار عام 2022 من تقرير *حالة الموارد السمكية وتربية الأحياء المائية في العالم* يتضمن لأول مرة مسردًا يعكس التوسع المستمر في المصطلحات الناتج عن الدور المتزايد للقطاع في الأمن الغذائي والتغذية البشرية والتجارة.

2 إذا لم يُذكر خصيصا، يتم إجراء التحليل الإحصائي للإنتاج والاستخدام والاستهلاك والتجارة بشكل منفصل للحيوانات المائية (باستثناء الثدييات والزواحف المائية) والطحالب. وقد تم توضيح التغطية التفصيلية للأنواع والاستثناءات القطاعية المحددة في المسرد في التقرير الرئيسي.

الجدول 1 الإنتاج العالمي من مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية واستخدامه وتجارته[1]

	تسعينات القرن العشرين	العقد الأول من الألفية الثالثة	العقد الثاني من الألفية الثالثة	2018	2019	2020
	المتوسط السنوي					
	مليون طن (معادل للوزن الحي)					
الإنتاج						
المصايد الطبيعية:						
المياه الداخلية	7.1	9.3	11.3	12.0	12.1	11.5
المياه البحرية	81.9	81.6	79.8	84.5	80.1	78.8
مجموع الإنتاج من المصايد الطبيعية	88.9	90.9	91.0	96.5	92.2	90.3
تربية الأحياء المائية:						
المياه الداخلية	12.6	25.6	44.7	**51.6**	**53.3**	**54.4**
المياه البحرية	9.2	17.9	26.8	**30.9**	**31.9**	**33.1**
مجموع الإنتاج من تربية الأحياء المائية	21.8	43.4	71.5	82.5	85.2	87.5
مجموع إنتاج مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في العالم	110.7	134.3	162.6	178.9	177.4	177.8
الاستخدام[2]						
الاستهلاك البشري	81.6	109.3	143.2	156.8	158.1	157.4
الاستخدامات غير الغذائية	29.1	25.0	19.3	22.2	19.3	20.4
السكان (مليار نسمة)[3]	5.7	6.5	7.3	7.6	7.7	7.8
نصيب الفرد من الاستهلاك الظاهر (كلغ)	14.3	16.8	19.5	20.5	20.5	20.2
التجارة						
الصادرات – من حيث الكمية	39.6	51.6	61.4	66.8	66.6	59.8
نصيب الصادرات من الإنتاج الإجمالي	%35.8	%38.5	%37.7	%37.3	%37.5	%33.7
الصادرات – من حيث القيمة (مليار (1) دولار أمريكي)	46.6	76.4	141.8	165.3	161.8	150.5

[1] تُستبعد منه الثدييات المائية، والتماسيح، والقاطور، والتماسيح الاستوائية والطحالب. وقد لا تتطابق المجاميع بسبب تقريب الأرقام.
[2] إن البيانات بشأن الاستخدام للفترة 2018–2020 هي عبارة عن تقديرات مؤقتة.
[3] مصدر الأرقام المتعلّقة بالسكان: UN. 2019. 2019 Revision of World Population Prospects. In: *UN*. New York. ورد ذكره في 22 أبريل/نيسان 2022. https://population.un.org/wpp
المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

ولا تزال الأغذية المائية من أكثر السلع الغذائية تداولًا في العالم. وبلغ إجمالي الصادرات العالمية من المنتجات المائية في عام 2020، باستثناء الطحالب، حوالي 60 مليون طن بالوزن الحي، وذلك بقيمة بلغت 151 مليار دولار أمريكي.

ويمثّل ذلك انخفاضًا كبيرًا (8.4 في المائة من ناحية القيمة و10.5 في المائة من ناحية الحجم) بالمقارنة مع المستوى القياسي المسجّل والبالغ 67 مليون طن، بقيمة 165 مليار دولار أمريكي، الذي تم بلوغه في عام 2018.

الشكل 1 الإنتاج العالمي من مصايد الأسماك الطبيعية وتربية الأحياء المائية

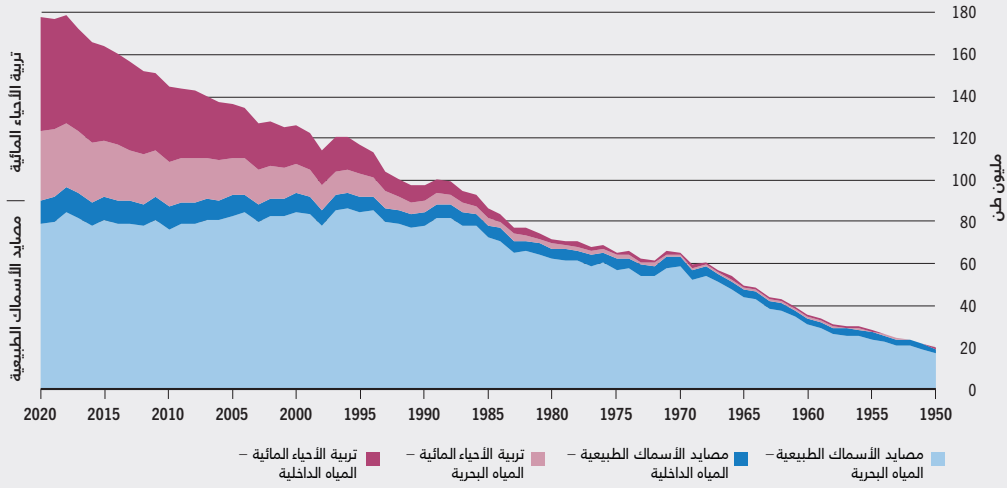

ملاحظات: تُستبعد منه الثدييات المائية، والتماسيح، والقاطور، والتماسيح الاستوائية والطحالب. ويُعبّر عن البيانات بمعادل الوزن الحي.
المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

الشكل 2 الإنتاج العالمي من مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية: الاستخدام والاستهلاك الظاهري

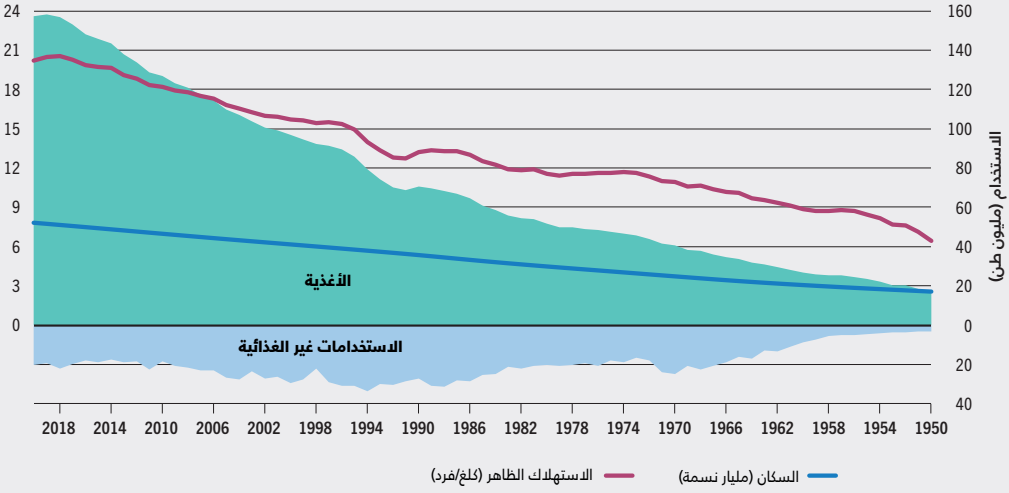

ملاحظات: تُستبعد منه الثدييات المائية، والتماسيح، والقاطور، والتماسيح الاستوائية والطحالب. ويُعبّر عن البيانات بمعادل الوزن الحي.
بالنسبة للطحالب والاستهلاك الظاهري، انظر المسرد في التقرير الرئيسي، بما في ذلك سياق تقرير *حالة الموارد السمكية وتربية الأحياء المائية في العالم 2022*. مصدر الأرقام المتعلّقة بالسكان: United Nations. 2019. 2019 Revision of World Population Prospects. In: *UN*. New York. ورد ذكره في 22 أبريل/نيسان 2022. https://population.un.org/wpp
المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

الإنتاج الإجمالي لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية

وصل إجمالي إنتاج مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية إلى رقم قياسي غير مسبوق بلغ 214 مليون طن في عام 2020، بما شمل 178 مليون طن من الحيوانات المائية و36 مليون طن من الطحالب، ما يمثّل زيادة طفيفة (3 في المائة) بالمقارنة مع الرقم القياسي السابق المسجل في عام 2018 (213 مليون طن). ويعود سبب النمو المحدود بشكل أساسي إلى انخفاض بنسبة 4.4 في المائة في مصايد الأسماك الطبيعية بسبب تراجع مصيد أنواع الأسماك السطحية، لا سيما الأنشوفة، وانخفاض المصيد في الصين وتأثيرات جائحة كوفيد-19 في عام 2020. وجرى التعويض عن هذا الانخفاض من خلال استمرار نمو قطاع تربية الأحياء المائية، وإن كان ذلك بمعدل سنوي أبطأ خلال العامين الماضيين.

وبالنسبة إلى إنتاج الحيوانات المائية، يخفي هذا الاتجاه العام وجود اختلافات كبيرة بين القارات والأقاليم والبلدان. وفي عام 2020، كانت البلدان الآسيوية المنتج الرئيسي، حيث بلغت حصتها 70 في المائة من المجموع، تلتها الأمريكيتان وأوروبا وأفريقيا وأوسيانيا (الشكل 5). وظلت الصين المنتج الرئيسي بحصة بلغت 35 في المائة من المجموع. وأدى توسع تربية الأحياء المائية في العقود الأخيرة إلى تعزيز النمو الإجمالي لإنتاج الحيوانات المائية في المياه الداخلية، وذلك من 12 في المائة من إجمالي الإنتاج في أواخر ثمانينات القرن الماضي إلى 37 في المائة في عام 2020.

إنتاج مصايد الأسماك الطبيعية

في عام 2020، بلغ إنتاج مصايد الأسماك الطبيعية (باستثناء الطحالب) في العالم 90.3 ملايين طن، وذلك بقيمة تقديرية بلغت 141 مليار دولار أمريكي، وشمل ذلك 78.8 ملايين طن من المياه البحرية و11.5 ملايين طن من المياه الداخلية – ما يمثّل انخفاضًا بنسبة 4.0 في المائة مقارنة بمتوسط السنوات الثلاث الماضية. وتمثّل الأسماك الزعنفية حوالي 85 في المائة من إجمالي إنتاج مصايد الأسماك الطبيعية البحرية، وتُعدّ الأنشوفة مجددًا أفضل الأنواع التي يتم صيدها. وفي عام 2020، ظل المصيد من المجموعات الأربع الأعلى قيمة (أي التونة ورأسيات الأرجل والأربيان وجراد البحر) عند أعلى مستوياته أو تراجع بشكل طفيف عن ذروة المصيد المسجلة سابقًا.

وظل المصيد العالمي في المياه الداخلية، المقدّر بنحو 11.5 ملايين طن، عند مستوى تاريخي مرتفع واستفاد من تحسّن الإبلاغ من قبل البلدان المنتجة، وذلك على الرغم من الانخفاض بنسبة 5.1 في المائة الذي شهده منذ عام 2019. وأنتجت آسيا حوالي ثلثي إجمالي مصايد الأسماك الداخلية، تلتها أفريقيا – ويعتبر المصيد الداخلي هامًا للأمن الغذائي في كلا الإقليمين. ولأول مرة منذ منتصف ثمانينات القرن الماضي، لم تكن الصين أكبر جهة منتجة لمصايد الأسماك الداخلية، حيث تجاوزتها الهند بإنتاج بلغ 1.8 ملايين طن.

إنتاج تربية الأحياء المائية

وصل إنتاج تربية الأحياء المائية في العالم في عام 2020 إلى 122.6 ملايين طن (الشكل 13)، وشمل ذلك 87.5 ملايين طن من الحيوانات المائية بقيمة بلغت

الشكل 5 مساهمة الأقاليم في الإنتاج العالمي لمصايد الأسماك الطبيعية وتربية الأحياء المائية

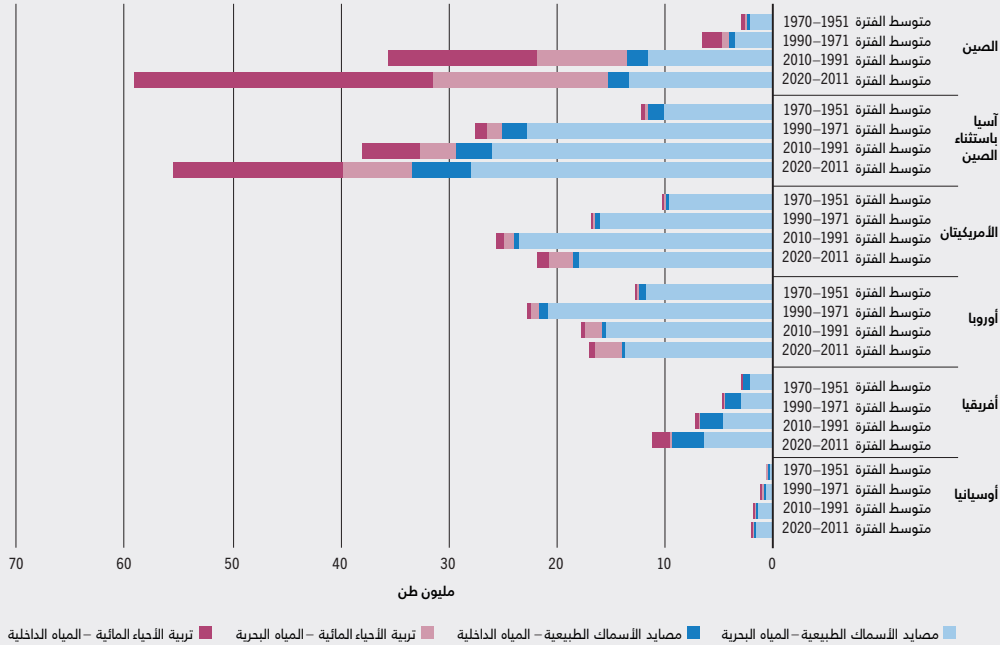

ملاحظات: تُستبعد منه الثدييات المائية، والتماسيح، والقاطور، والتماسيح الاستوائية والطحالب. ويُعبّر عن البيانات بمعادل الوزن الحي.
المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

264.8 مليارات دولار أمريكي، و35.1 مليون طن من الطحالب بقيمة بلغت 16.5 مليارات دولار أمريكي. وتم استزراع حوالي 54.4 ملايين طن في المياه الداخلية، فيما تم إنتاج 68.1 مليون طن من تربية الأحياء المائية البحرية والساحلية.

وشهدت جميع الأقاليم، باستثناء أفريقيا، نموًا مستمرًا في تربية الأحياء المائية في عام 2020، وذلك بفعل التوسع في شيلي والصين والنرويج – وهي أكبر الجهات المنتجة في أقاليمها. وشهدت أفريقيا انخفاضًا في البلَدين المنتجين الرئيسيين، أي جمهورية مصر العربية ونيجيريا، في حين سجلت باقي المناطق في أفريقيا نموًا بنسبة 14.5 في المائة اعتبارًا من عام 2019. وواصلت آسيا هيمنتها على تربية الأحياء المائية في العالم، حيث أنتجت أكثر من 90 في المائة من المجموع.

ووصلت مساهمة تربية الأحياء المائية في الإنتاج العالمي للحيوانات المائية إلى مستوى قياسي بلغ 49.2 في المائة في عام 2020. وما زالت تربية

الشكل 13 الإنتاج العالمي لتربية الأحياء المائية، 1991–2020

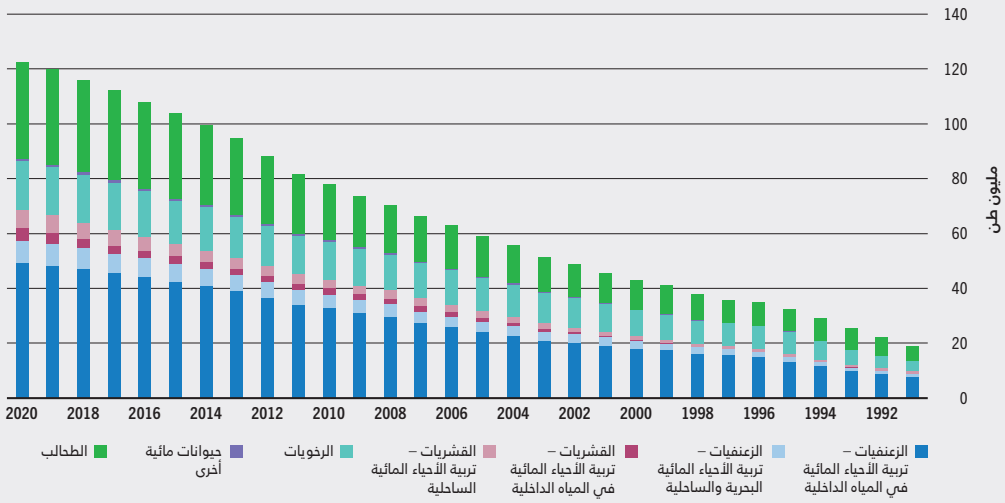

ملاحظات: لا تشمل البيانات الصدفيات واللآلئ. ويُعبّر عن البيانات بمعادل الوزن الحي.
المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

الحيوانات المائية المغذاة بالعلف تتفوق على الحيوانات المائية التي لا تتم تغذيتها بالعلف. ورغم التنوع الكبير في الأنواع المائية المستزرعة، إلا أن عددًا صغيرًا فقط من الأنواع "الأساسية" يهيمن على إنتاج تربية الأحياء المائية، وخاصة الشبوط العشبي على صعيد تربية الأحياء المائية الداخلية في العالم وسلمون الأطلسي على صعيد تربية الأحياء المائية البحرية.

حالة الموارد السمكية

تواصل المنظمة الإبلاغ عن حالة الموارد السمكية. ويؤكد رصد المنظمة الطويل الأجل لأرصدة مصايد الأسماك البحرية المقدّرة استمرار تدهور موارد هذه المصايد. وتراجعت حصة أرصدة مصايد الأسماك التي يتم صيدها ضمن مستويات مستدامة بيولوجيًا من 90 في المائة في عام 1974 إلى 64.6 في المائة في عام 2019، حيث بلغت نسبة الأرصدة السمكية التي يتمّ صيدها بأعلى قدر من الاستدامة 57.3 في المائة والأرصدة غير المستغلة بالكامل 7.2 في المائة (الشكل 23).

لكن رغم تدهور الاتجاهات من حيث العدد، إلا أن الأرصدة المستدامة بيولوجيًا شكّلت في عام 2019 نسبة 82.5 في المائة من عمليات إنزال المنتجات المائية، وذلك بزيادة قدرها 3.8 في المائة بالمقارنة مع عام 2017. وعلى سبيل المثال، تمّ في المتوسط صيد 66.7 في المائة من أرصدة الأنواع العشرة الأكثر إنزالًا في

الشكل 23 الاتجاهات العالمية لحالة أرصدة مصايد الأسماك البحرية في العالم خلال الفترة 1974–2019

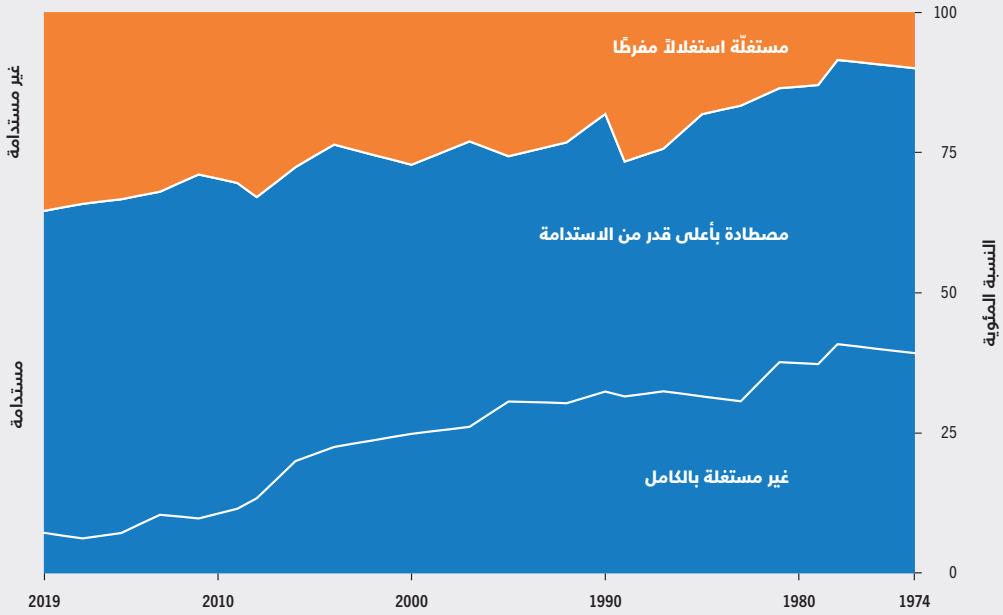

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

عام 2019 ضمن مستويات مستدامة بيولوجيًا، وهي تعتبر أعلى بشكل طفيف مما كانت عليه في عام 2017. ويثبت ذلك أن إدارة الأرصدة الأكبر حجمًا تتم بفعالية أكبر.

ويمكن أن تؤدي إعادة بناء الأرصدة التي يتم استغلالها استغلالًا مفرطًا إلى زيادة إنتاج مصايد الأسماك البحرية بمقدار 16.5 ملايين طن، وأن تسهم بالتالي في الأمن الغذائي، والتغذية، والاقتصادات ورفاه المجتمعات الساحلية. وشهدت الأرصدة التي تم تقديرها علميًا والمدارة بشكل مكثف، في المتوسط، وفرة متزايدة عند المستويات المستهدفة المقترحة؛ وفي المقابل، تسجل المناطق ذات الإدارة الأقل تطورًا لمصايد الأسماك معدلات صيد أعلى بكثير ووفرة أقلّ. ويسلّط ذلك الضوء على الحاجة الملحة إلى تكرار وإعادة تكييف السياسات والأنظمة الناجحة في مصايد الأسماك التي لا تتم إدارتها بشكل مستدام، وتنفيذ آليات ابتكارية قائمة على النظم الإيكولوجية بما يعزز الاستخدام المستدام والحفظ في جميع أنحاء العالم.

والعديد من مصايد الأسماك الداخلية الهامة موجودة في البلدان الأقل نموًا والبلدان النامية، حيث تمثّل محدودية الموارد البشرية والمالية

المتاحة لرصد هذه المصايد وإدارتها عقبة رئيسية. وفي عام 2016، بدأت المنظمة في رسم خريطة للتهديدات العالمية لمصايد الأسماك الداخلية من أجل توفير مقياس خط أساس لتتبع التغيرات الحاصلة في الأحواض الرئيسية وتحسين مصايد الأسماك الداخلية. وتشير النتائج الأولية إلى أن 55 في المائة من مصايد الأسماك الداخلية في جميع الأحواض الرئيسية تتعرض إلى ضغط معتدل و17 في المائة تتعرض إلى ضغط مرتفع.

أسطول الصيد

قُدّر إجمالي عدد سفن الصيد في عام 2020 بنحو 4.1 مليون سفينة، ويمثّل ذلك انخفاضًا قدره 10 في المائة منذ عام 2015، الأمر الذي يعكس الجهود التي تبذلها العديد من البلدان، لا سيما الصين والدول الأوروبية، من أجل خفض حجم الأسطول العالمي. ولا تزال آسيا تملك أكبر أسطول صيد يمثّل حوالي ثلثي الإجمالي العالمي. وظل الإجمالي العالمي للسفن المزودة بمحرك ثابتًا عند 2.5 ملايين سفينة، حيث شكّلت حصة آسيا حوالي 75 في المائة؛ وتتوزع حوالي 97 في المائة من السفن غير المزودة بمحرك في العالم بين آسيا وأفريقيا.

التوظيف في مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية

كان في عام 2020 ما يقدّر بحوالي 58.5 ملايين شخص يعملون في قطاع الإنتاج الأولي بدوام كامل أو جزئي. وكان حوالي 35 في المائة منهم يعملون في قطاع تربية الأحياء المائية، وحافظ هذا الرقم على ثباته في السنوات الأخيرة، في حين تقلص عدد الصيادين في العالم. وفي عام 2020، تركّز 84 في المائة من مجموع الصيادين ومستزرعي الأسماك في آسيا (الجدول 12). وبالإجمال، شكّلت النساء 21 في المائة من العاملين في القطاع الأولي (28 في المائة في تربية الأحياء المائية و18 في المائة في مصايد الأسماك)، ولكنهن يملن إلى العمل غير المستقر في تربية الأحياء المائية ومصايد الأسماك، حيث مثّلن 15 في المائة فقط من العاملين بدوام كامل في عام 2020. غير أنه عند النظر في البيانات المتاحة لقطاع التجهيز فقط، فإن حصة النساء شكّلت ما يزيد قليلًا عن 50 في المائة من الوظائف بدوام كامل و71 في المائة من العمل بدوام جزئي.

استخدام وتجهيز إنتاج مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية

شهد استخدام وتجهيز إنتاج مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية تغيرات كبيرة في العقود الماضية. ففي عام 2020، تم استخدام 89 في المائة (157 مليون طن) من الإنتاج العالمي (باستثناء الطحالب) للاستهلاك البشري المباشر مقارنة بنسبة 67 في المائة التي تم تسجيلها في ستينات القرن الماضي. وجرى استخدام النسبة المتبقية (ما يتجاوز 20 مليون طن) لأغراض غير غذائية – الغالبية العظمى لمسحوق وزيت السمك – ولا تزال الأشكال الحية والطازجة والمبردة تمثّل الحصة الأكبر من الأغذية المائية (باستثناء الطحالب) للاستهلاك البشري المباشر، تليها الأشكال المجمدة والمحضرة والمحفوظة والمعالجة. وفي آسيا وأفريقيا، تعتبر حصة إنتاج الأغذية المائية المحفوظة بالتمليح أو التدخين أو التخمير أو التجفيف أعلى من المتوسط العالمي. ويتم استخدام حصة متزايدة من المنتجات المشتقة للأغراض الغذائية وغير الغذائية. وعلى سبيل المثال،

الجدول 12 عمالة صيادي الأسماك ومستزرعي الأسماك بحسب الأقاليم للسنوات المختارة، 1995–2020

	1995	2000	2005	2010	2015	2020
	(بالآلاف)					
مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية						
أفريقيا	2 812	3 589	4 159	5 032	5 562	5 641
الأمريكيتان	2 072	1 905	1 978	2 321	2 501	2 621
آسيا	31 632	41 265	45 693	50 401	52 079	49 425
أوروبا	476	514	463	426	375	388
أوسيانيا	466	475	478	482	481	474
المجموع	**37 456**	**47 748**	**52 770**	**58 662**	**60 999**	**58 549**
مصايد الأسماك						
أفريقيا	2 743	3 395	3 906	4 671	5 057	5 007
الأمريكيتان	1 793	1 605	1 679	1 981	2 156	2 015
آسيا	24 205	28 335	30 476	31 994	31 833	30 102
أوروبا	378	418	380	333	286	294
أوسيانيا	460	465	469	473	471	464
المجموع	**29 579**	**34 219**	**36 909**	**39 452**	**39 803**	**37 882**
تربية الأحياء المائية						
أفريقيا	69	194	252	361	505	634
الأمريكيتان	279	301	299	340	345	606
آسيا	7 426	12 930	15 217	18 407	20 246	19 323
أوروبا	98	96	83	93	89	94
أوسيانيا	6	9	9	9	10	10
المجموع	**7 878**	**13 529**	**15 861**	**19 211**	**21 195**	**20 667**

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

جرى الحصول على أكثر من 27 في المائة من الإنتاج العالمي من مسحوق السمك و48 في المائة من إجمالي إنتاج زيت السمك من منتجات مشتقة.

الاستهلاك العالمي للأغذية المائية

زاد الاستهلاك العالمي للأغذية المائية (باستثناء الطحالب) بمعدل سنوي بلغ 3.0 في المائة في المتوسط من عام 1961 إلى عام 2019، وهو معدل يقارب ضعف معدل النمو السكاني السنوي في العالم (1.6 في المائة) خلال الفترة نفسها، حيث وصل الاستهلاك السنوي للفرد الواحد إلى مستوى قياسي قدره 20.5 كلغ في عام 2019. وتشير التقديرات الأولية إلى تراجع الاستهلاك في عام 2020 بسبب انكماش الطلب الناجم عن جائحة كوفيد-19، وأعقب ذلك زيادة طفيفة في عام 2021. ورغم بعض الاستثناءات، شهدت معظم البلدان ارتفاعًا في نصيب الفرد من استهلاك الأغذية المائية بين عامي 1961 و2019، حيث

الشكل 43 نصيب الفرد من الأغذية المائية في إمدادات البروتينات الحيوانية، متوسط الفترة 2017–2019

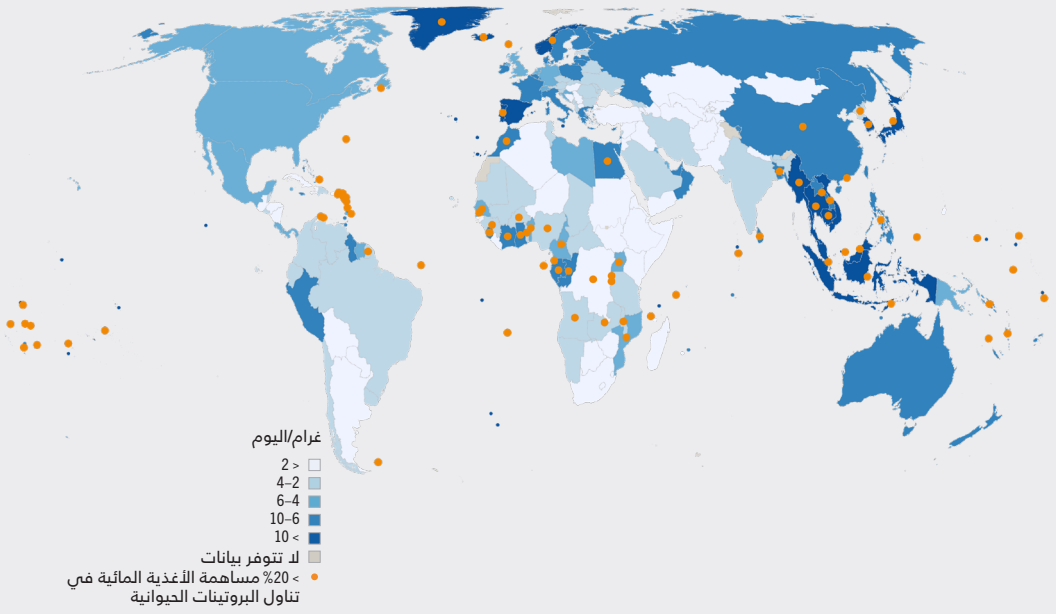

إن التسميات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذا المنشور لا تعني التعبير عن أي رأي، مهما كان، من جانب منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بشأن الوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها. تمثّل الخطوط المنقطة بصورة تقريبية خط المراقبة في جامو وكشمير المتفق عليه بين الهند وباكستان. ولم يتفق الطرفان بعد على الوضع النهائي لجامو وكشمير. لم يتم بعد تحديد الحدود النهائية بين جمهورية السودان وجمهورية جنوب السودان. لم يحدّد بعد الوضع النهائي لمنطقة أبيي. هناك نزاع قائم بين حكومة الأرجنتين وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية حول السيادة على جزر فوكلاند (مالفيناس).

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

سجلت البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا أقوى نمو سنوي. وعلى مستوى العالم، وفّرت الأغذية المائية في عام 2019 حوالي 17 في المائة من البروتينات الحيوانية و7 في المائة من جميع البروتينات. وبالنسبة إلى 3.3 مليارات شخص، توفر الأغذية المائية ما لا يقل عن 20 في المائة من متوسط متناول الفرد من البروتينات الحيوانية (الشكل 43). وتساهم الأغذية المائية في كمبوديا، وسيراليون، وبنغلاديش، وإندونيسيا، وغانا، وموزامبيق وبعض الدول الجزرية الصغيرة النامية، بنصف المتناول الإجمالي من البروتينات الحيوانية أو أكثر من ذلك.

التجارة بمنتجات مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية

شهدت التجارة الدولية بالمنتجات المائية نموًا ملحوظًا خلال العقود الأخيرة حيث اتسعت عبر القارات والأقاليم. وفي عام 2020، بلغت قيمة

الشكل 52 البلدان العشرة الرئيسية المصدّرة للمنتجات المائية من حيث القيمة، 2020

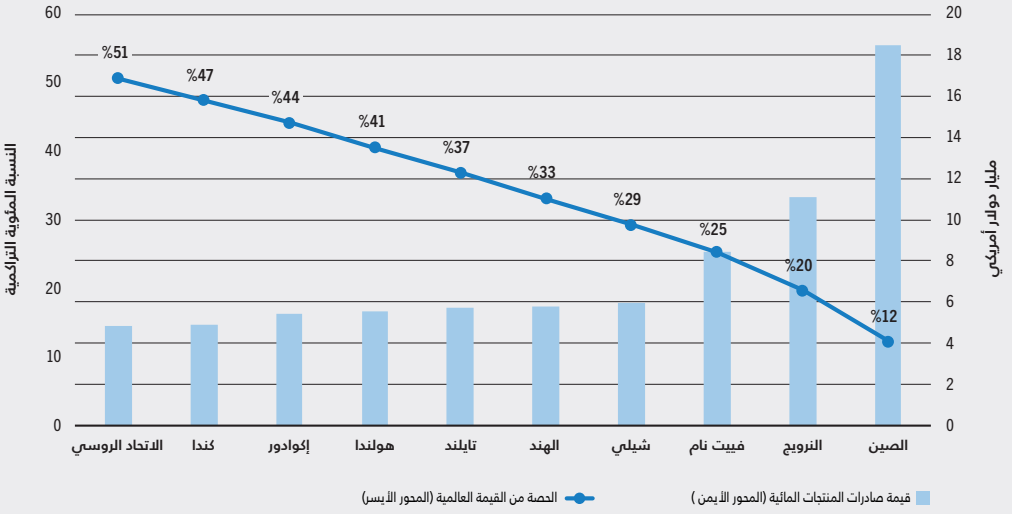

ملاحظة: باستثناء الثدييات المائية والزواحف والبرمائيات والسلاحف والطحالب والإسفنج والشعاب المرجانية.
المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

الصادرات العالمية من المنتجات المائية، باستثناء الطحالب، 151 مليار دولار أمريكي – ويمثّل ذلك انخفاضًا قدره 7 في المائة بالمقارنة مع أعلى مستوى قياسي تم تسجيله في عام 2018 والبالغ 165 مليار دولار أمريكي. وشكّلت قيمة المنتجات المائية المتداولة 11 في المائة من إجمالي التجارة الزراعية (باستثناء الحراجة) وحوالي 1 في المائة من إجمالي تجارة البضائع في عام 2020. وتُعدّ هذه الحصص أعلى بكثير في العديد من البلدان، إذ أنها على سبيل المثال تتجاوز 40 في المائة من إجمالي قيمة تجارة البضائع في كابو فيردي وآيسلندا وكيريباس وملديف.

وزادت قيمة تجارة المنتجات المائية من عام 1976 إلى عام 2020 بمعدل سنوي بلغ في المتوسط 6.9 في المائة بالقيمة الإسمية و3.9 في المائة بالقيمة الحقيقية (بعد التعديل استنادًا إلى التضخم). ويعكس تسارع معدل النمو على صعيد القيمة بالمقارنة مع الكمية تزايد نسبة التجارة في الأنواع العالية القيمة والمنتجات التي تخضع للتجهيز أو الأشكال الأخرى من إضافة القيمة.

ولا تزال الصين تُعتبر أكبر جهة مصدّرة في العالم لمنتجات الحيوانات المائية، تليها النرويج وفييت نام (الشكل 52)، ويُعدّ الاتحاد الأوروبي أكبر سوق مستوردة منفردة. وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أكبر بلد مستورد تليها الصين واليابان. وعلى صعيد الحجم، تُعدّ الصين أكبر بلد مستورد، ليس لأغراض الاستهلاك المحلي فحسب، وإنما أيضًا لاستخدامها كمواد خام يتم تجهيزها في الصين ليعاد تصديرها لاحقًا. ■

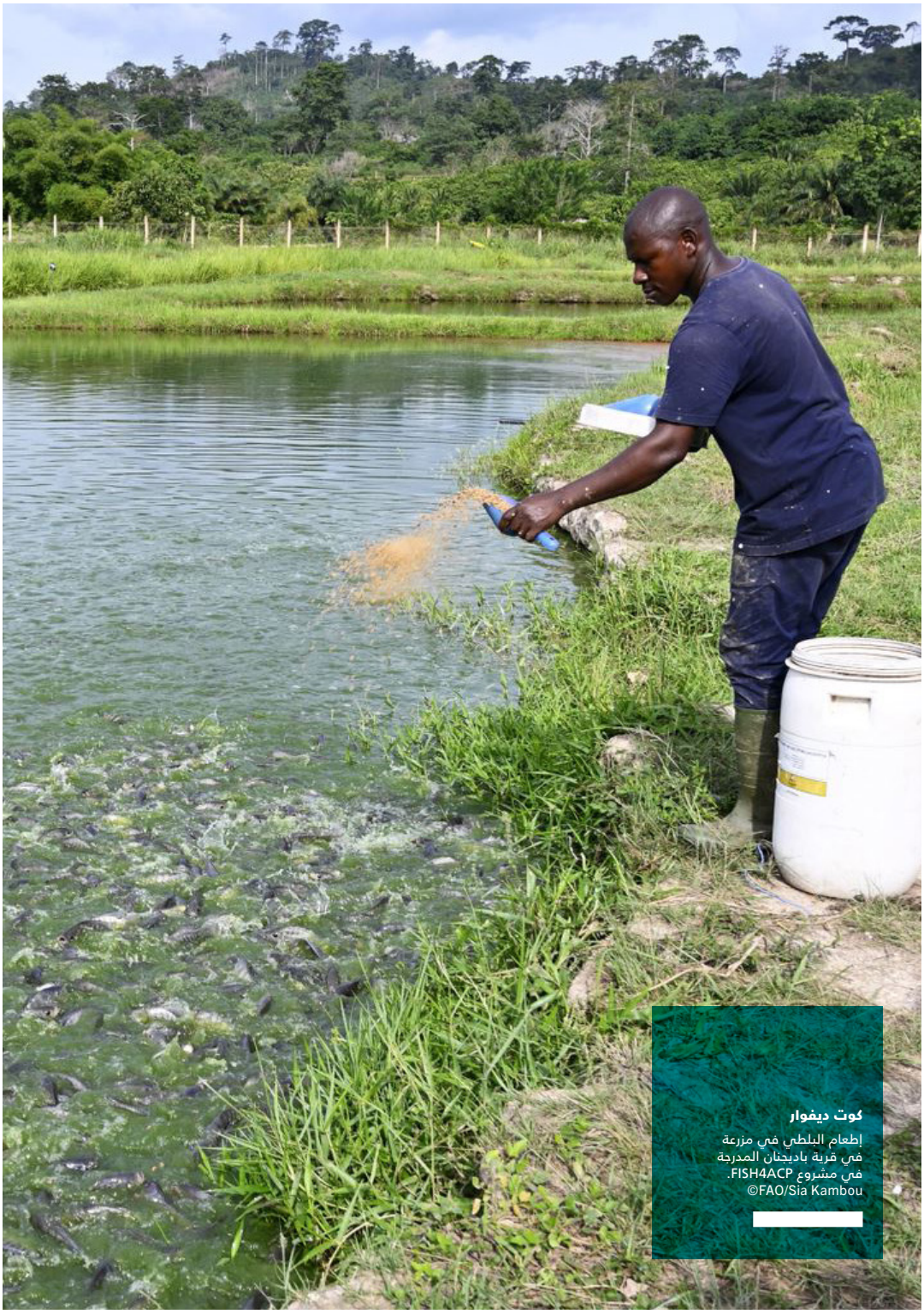

كوت ديفوار

إطعام البلطي في مزرعة في قرية باديجنان المدرجة في مشروع FISH4ACP.
©FAO/Sia Kambou

الجزء الثاني
نحو التحول الأزرق

التحول الأزرق: رؤية لتحويل نظم الأغذية المائية

يجب أن يؤدي عقد العمل الحالي لتحقيق الأهداف العالمية[3] إلى تسريع الإجراءات من أجل التطرق إلى الأمن الغذائي مع الحفاظ على مواردنا الطبيعية. ويمكن للأغذية المائية أن توفر نسبة أكبر من المتطلبات البشرية من الأغذية المغذية. ويعتبر التحول الأزرق بمثابة رؤية للتحول المستدام لنظم الأغذية القائمة على الموارد المائية كحل معترف به للأمن الغذائي والتغذوي والرفاه البيئي والاجتماعي عن طريق الحفاظ على صحة النظام الإيكولوجي المائي، والحد من التلوث، وحماية التنوع البيولوجي وتعزيز المساواة الاجتماعية.

يركّز التحول الأزرق على توسيع نطاق تربية الأحياء المائية وتكثيفها على نحو مستدام، والإدارة الفعالة لجميع مصايد الأسماك، والارتقاء بسلاسل القيمة. ويتطلب ذلك نُهجًا شاملة وقابلة للتكيف تأخذ بعين الاعتبار التفاعل المعقد ضمن النظم الزراعية والغذائية وتدعم التدخلات المتعددة أصحاب المصلحة باستخدام المعارف والأدوات والممارسات الحالية والناشئة من أجل تأمين وتعظيم مساهمة نظم الأغذية المائية في الأمن الغذائي والتغذية في العالم.

تكثيف الإنتاج المستدام لتربية الأحياء المائية وتوسيع نطاقه

بحلول عام 2030، من المتوقع أن يشهد إنتاج الأغذية المائية زيادة إضافية بنسبة 15 في المائة، وذلك بشكل أساسي عن طريق تكثيف إنتاج تربية الأحياء المائية المستدامة وتوسيع نطاقه. ويجب أن يحافظ هذا النمو على سلامة النظام الإيكولوجي المائي، ويتفادى التلوث، ويحمي التنوع البيولوجي والمساواة الاجتماعية. ويهدف التحول الأزرق إلى: (1) زيادة تطوير واعتماد الممارسات المستدامة في تربية الأحياء المائية؛ (2) وإدماج تربية الأحياء المائية في استراتيجيات التنمية والسياسات الغذائية الوطنية والإقليمية والعالمية؛ (3) وتوسيع نطاق إنتاج تربية الأحياء المائية وتكثيفه لتلبية الطلب المتزايد على الأغذية المائية وتعزيز سبل العيش الشاملة؛ (4) وتحسين القدرات على المستويات كافة لتطوير واعتماد تكنولوجيا وممارسات إدارة ابتكارية من أجل تعزيز كفاءة قطاع تربية الأحياء المائية وقدرته على الصمود.

ويجب التصدي للحواجز الأساسية التي تواجه نظم إنتاج تربية الأحياء المائية، والحوكمة، والاستثمار، والابتكارات وبناء القدرات. وتتمثل مجالات التركيز ذات الأولوية للممارسات الابتكارية في تربية الأحياء المائية في الأعلاف

3 في عام 2019، دعا الأمين العام للأمم المتحدة إلى عقد من العمل الطموح من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030: عقد العمل لتحقيق الأهداف العالمية.

المائية، والتغذية، والرقمنة، وتعزيز الممارسات الفعالة والمراعية للبيئة. ويستدعي تنفيذ هذه الحلول قدرات ومهارات كافية، وتدريبًا وبحثًا وشراكات، ويمكن أن يستفيد من التطورات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والوصول الأوسع إلى تطبيقات الهاتف المحمول ومنصاته.

وتعتبر الحوكمة الجيدة القائمة على أطر قانونية ومؤسسية سليمة وقابلة للإنفاذ أساسية لتهيئة بيئة تمكينية لجذب الاستثمارات من أجل التوسع في تربية الأحياء المائية. وتبرز الحاجة إلى مزيج متوازن من خدمات التمويل والتأمين على المستويات كافة من أجل تحسين البنية التحتية ودعم الابتكارات والآليات التكنولوجية، مثل ائتمانات الكربون أو النيتروجين والسندات الزرقاء لمكافأة الاستثمار الأزرق على الفوائد البيئية وخدمات النظم الإيكولوجية.

تحسين إدارة مصايد الأسماك

تشكّل الإدارة الفعالة لجميع مصايد الأسماك أحد الأهداف الأساسية للتحول الأزرق. ويُعدّ تحسين إدارة مصايد الأسماك أمرًا ضروريًا لإعادة بناء أرصدة مصايد الأسماك، وزيادة المصيد، وإصلاح النظم الإيكولوجية لإعادتها إلى حالة سليمة ومنتجة بموازاة إدارة الموارد المستغلة ضمن حدود النظام الإيكولوجي.

ويجب أن توجه الصكوك الدولية مثل اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، ومدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد وأدوات التنفيذ ذات الصلة، الحوكمة وإصلاح السياسات في جميع أنحاء العالم. ويجب على المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص تكثيف التعاون عبر القطاعات وترتيبات التعاون بهدف مواصلة تعزيز أدوارها التكميلية في التصدي لقضايا إدارة مصايد الأسماك على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية.

ويجب على الإدارة الفعالة أن تعتمد نهج النظم الإيكولوجية لمصايد الأسماك مع إيلاء الاعتبار الواجب للحيازة والحقوق والإدارة المشتركة، ومراعاة الفوائد والمقايضات الخاصة بالأهداف البيئية والاجتماعية والاقتصادية لموارد مصايد الأسماك والنظم الإيكولوجية المائية. ومن خلال آليات الإدارة المشتركة، ينبغي إشراك أصحاب المصلحة المعنيين في صنع القرار، ودعمهم بالرصد الفعال والمراقبة والإشراف، وزيادة تبادل المعلومات، والإنفاذ والتنسيق المعزز.

ويُعدّ التقدم التكنولوجي أساسيًا من أجل التنفيذ الفعال لتدابير الحفظ والإدارة، وذلك عن طريق تحسين جمع البيانات وتحليلها ونشرها، والرصد والمراقبة والإشراف، والكفاءة، وحماية البيئة والسلامة في البحر. وتؤثر برامج الحماية الاجتماعية بصورة إيجابية على الحفاظ على الموارد وحماية سبل العيش.

وتملك البلدان النامية – لا سيما أقل البلدان نموًا – قدرات فنية ومؤسسية محدودة لضمان الإدارة الفعالة لمصايد الأسماك. وهي تتطلب مبادرات مخصصة لتنمية القدرات وتقوم على نُهج مكيّفة مع القيود على قدراتها المالية والبشرية.

الابتكار في سلاسل قيمة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية

يعتمد توسيع نطاق تربية الأحياء المائية والإدارة الفعالة لمصايد الأسماك على الابتكار في سلاسل

الشكل 58 الرسائل الرئيسية للسنة الدولية لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية الحرفية في عام 2022

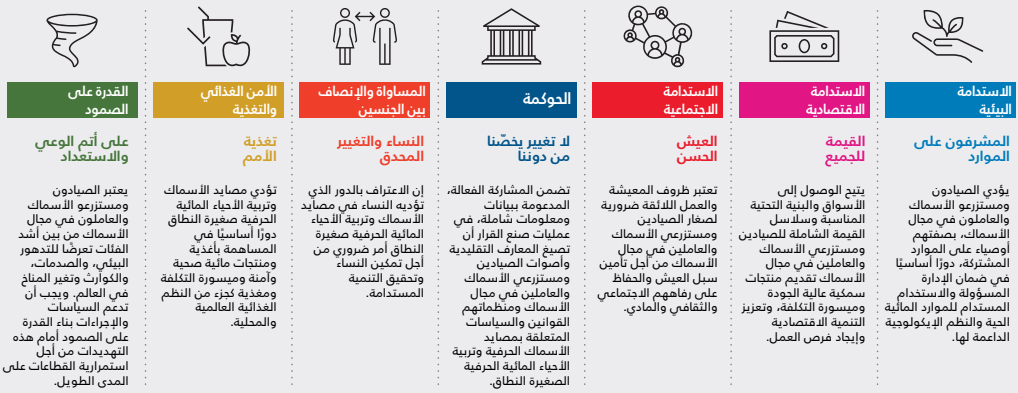

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة. 2021. *خطة العمل العالمية للسنة الدولية لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية الحرفية 2022*. روما. www.fao.org/3/cb4875ar/cb4875ar.pdf

قيمة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، وهو ما يحتاج بدوره إلى شراكات عامة وخاصة لدعم التكنولوجيات الجديدة، وزيادة وعي المستهلكين بالأغذية المائية وتوافرها، والحد من الفاقد والمهدر من الأغذية، وتحسين الوصول إلى الأسواق المربحة. ويتطلب الحد من الفاقد والمهدر من الأغذية تنفيذ إجراءات متعددة الأبعاد تدمج الحوكمة، والتكنولوجيا، والمهارات والمعرفة، والخدمات والبنية التحتية وروابط السوق. ويستلزم الوصول إلى الأسواق المربحة القدرة على الاستجابة لمتطلبات السوق، لا سيما التدابير غير الجمركية التي تعالج مسائل حماية المستهلك والحماية البيئية والاجتماعية وتستخدم نظمَ تتبّع شفافة وموثوقة.

السنة الدولية لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية الحرفية في عام 2022

تقوم السنة الدولية لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية الحرفية في عام 2022، التي أعلنتها الجمعية العامة للأمم المتحدة من أجل تعزيز الوعي والفهم لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية الحرفية في العالم؛ وتعزيز العمل لدعم مساهمتها في التنمية المستدامة؛ والترويج للحوار والتعاون بين الجهات الفاعلة والشركاء وفي ما بينهم وإشراك أصحاب المصلحة الرئيسيين في القطاعين العام والخاص لمواجهة التحديات والفرص المتاحة لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية على نطاق صغير للمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (الشكل 58). ■

الجزء الثالث
التحول الأزرق لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030

عقد العمل لتحقيق الأهداف العالمية

مع تبقي أقل من ثماني سنوات حتى حلول عام 2030، لا يسير العالم على المسار الصحيح نحو القضاء على الجوع وسوء التغذية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقامت جائحة كوفيد-19 بعكس الاتجاهات المواتية سابقًا. وتماشيًا مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030، يهدف عقد العمل لتحقيق الأهداف العالمية إلى تعزيز استراتيجيات البلدان، والمنظمات الحكومية الدولية، والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني من أجل الترويج لعالم عادل ومزدهر ومستدام.

وتساهم مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في تحقيق معظم أهداف التنمية المستدامة، لا سيما الهدف 14 (الحياة تحت الماء) المكرّس للمحيطات ومواردها البحرية. وتقوم منظمة الأغذية والزراعة، بصفتها الجهة الراعية لأربعة مؤشرات خاصة بأهداف التنمية المستدامة وذات صلة بالاستخدام المستدام للموارد البحرية الحية، بالاستفادة من آليات الرصد والإبلاغ القائمة في العالم وتكييفها لدمج البيانات الوطنية. ويكشف مؤشرا أهداف التنمية المستدامة 14-6-1 و14-ب-1 حاليًا عن اتجاهات مشجعة على صعيد مستويات تنفيذ السياسات. وجرى تصميم تحسينات حديثة مقبلة في المنهجية من أجل معالجة محدودية القدرات الوطنية في العديد من البلدان النامية لقياس استدامة أرصدة مصايد الأسماك البحرية (مؤشر هدف التنمية المستدامة 14-4-1)، والسماح للبلدان بفهم أفضل لأهمية مصايد الأسماك المستدامة بالنسبة إلى اقتصاداتها الوطنية (مؤشر هدف التنمية المستدامة 14-7-1). وفي ما يتعلق بالحالة البيئية للمحيطات (أهداف التنمية المستدامة 14-1 و14-3 و14-5)، ومع أن بعض المؤشرات تكشف عن اتجاهات تزداد سوءًا ومعدلات تلوث متسارعة، إلا أن هناك تقدم واضح وإرادة سياسية قوية لسنّ تشريعات وطنية على صعيد حماية البيئات البحرية (الشكل 61).

والإبلاغ عن المساهمة الحقيقية لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في خطة عام 2030 لا يزال يواجه عقبات لأن مؤشرات الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة تغطي بشكل رئيسي مصايد الأسماك الطبيعية البحرية؛ ولم يتم تحديد مساهمة تربية الأحياء المائية أو الإبلاغ عنها بوضوح بشكل دائم، كما أن مساهمة مصايد الأسماك الداخلية وتربية الأحياء المائية في الأغذية والتغذية غائبة عن النصوص الحالية لأهداف التنمية المستدامة.

عقد الأمم المتحدة لعلوم المحيطات من أجل التنمية المستدامة (2021–2030)

يعترف عقد الأمم المتحدة لعلوم المحيطات من أجل التنمية المستدامة بأن التفاعل القوي بين العلوم والسياسات أمر بالغ الأهمية لتصميم حلول مستدامة وترسيخ القرارات والاتفاقيات والإجراءات المستندة إلى أفضل الأدلة المتاحة

الشكل 61 التقدم في درجة تنفيذ الصكوك الدولية الهادفة إلى مكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم بحسب الأقاليم، 2018–2022 (مؤشر أهداف التنمية المستدامة 14–6–1)

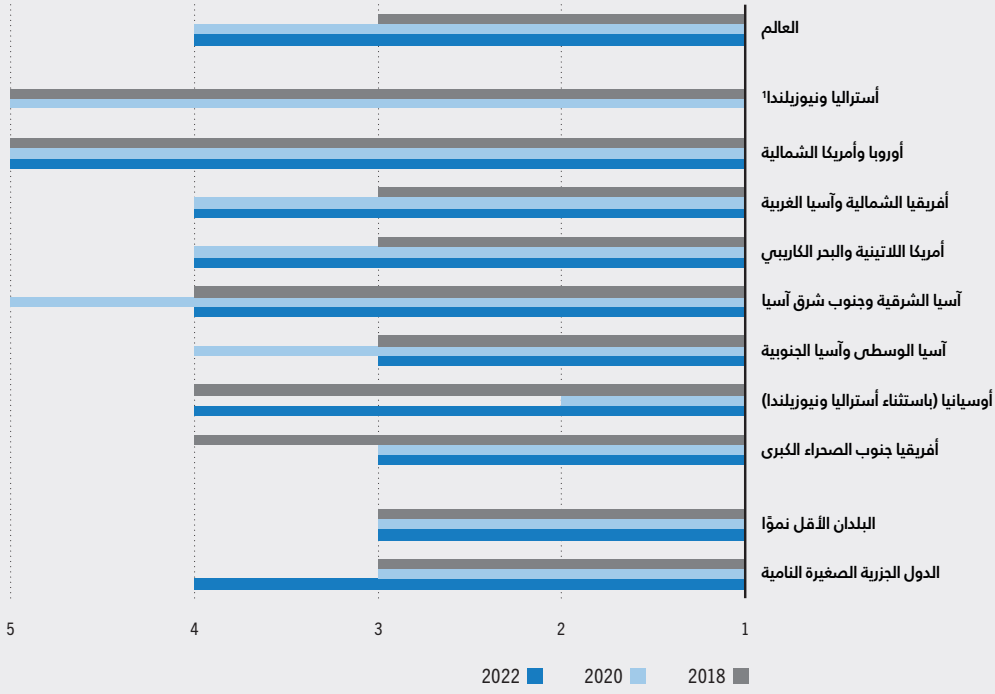

[1] الدول التي قامت بالإبلاغ غير كافية لوضع درجة مجمعة لهذه المجموعة الإقليمية في عام 2022.
ملاحظة: يوضح الرسم البياني متوسط مستوى تنفيذ المؤشر من قبل الدول داخل كل مجموعة، من أدنى مستوى (1) إلى أعلى مستوى (5).
المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

في نهاية المطاف. وتعتبر خطة تنفيذ عقد الأمم المتحدة لعلوم المحيطات من أجل التنمية المستدامة عملية تشاركية وشاملة للغاية وتستند إلى الإنجازات الحالية من أجل تحقيق النتائج عبر المناطق الجغرافية والقطاعات والتخصصات والأجيال، وتتصدى للتحديات العشرة ذات الأولوية وتجمع شركاء العقد في عمل جماعي.

ولمواجهة التحديات المتصلة بمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، يسعى الشركاء إلى توليد المعرفة ودعم الابتكار ومعالجة أوجه عدم المساواة في قدرات علوم المحيطات وتطوير حلول ترمي إلى تحسين دور المحيطات في الأمن الغذائي في ظل الظروف البيئية والاجتماعية والمناخية المتغيرة.

عقد الأمم المتحدة لإصلاح النظم الإيكولوجية

يدعو عقد الأمم المتحدة لإصلاح النظم الإيكولوجية، تحت قيادة منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، إلى الإنعاش العالمي للنظم الإيكولوجية وخدماتها من خلال إعادة الصحة إلى الموائل والأنواع لضمان النظم الاجتماعية والبيئية المنتجة والقادرة على الصمود في مواجهة التحديات المستمرة والمستقبلية.

ويتطلب إصلاح النظم الإيكولوجية الداخلية والساحلية والبحرية حوكمة ملائمة ودعمًا لإدماج إجراءات الحفظ والإنتاج المستدام من قبل جهات فاعلة وقطاعات وسلطات قضائية متعددة. ويُعتبر هذا العقد بمثابة فرصة متاحة لبناء الشبكات والشراكات عبر العالم، وتعزيز الصلة بين الإصلاح والعلوم والسياسات.

وتستدعي استعادة إنتاجية مصايد الأسماك إعادة تأهيل غابات المانغروف والأعشاب البحرية والشعاب المرجانية، ومستجمعات المياه والأراضي الرطبة، والإدارة الفعالة لإعادة بناء أرصدة مصايد الأسماك والحد من الآثار السلبية لصيد الأسماك على النظم الإيكولوجية. وتهدف الإجراءات في مجال تربية الأحياء المائية إلى استعادة هيكل النظام الإيكولوجي ووظيفته لدعم توفير الأغذية بموازاة تقليل التلوث والأنواع الغريبة الغازية والنفايات ونشوء الأمراض.

ويواجه الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020 ثلاثة تحديات هامة من أجل: (1) توسيع نطاق اعتماده وتنفيذه خارج مجتمع الحفظ، وتوسيع نطاق ملكية التحديات والحلول لصالح التنوع البيولوجي؛ (2) ومواءمة الموارد اللازمة لإحداث التغيير مع طموح مهامه؛ (3) والانخراط في عملية ديناميكية يمكن قياسها والإبلاغ عنها بشكل جيد.

ولإدماج هذه التحديات في خطط عمل أصحاب المصلحة، يجدر بهم دعم تعزيز الصلة بين استعادة التنوع البيولوجي والفوائد الاقتصادية وسبل العيش. وتهدف الإجراءات الأخرى إلى تحقيق الاستخدام المستدام الأمثل للتنوع البيولوجي عن طريق معالجة المخاطر والتخفيف المرتبط بالتنوع المائي المستزرع، والحد من الصيد العرضي والتلوث الناجم عن معدات الصيد المتروكة والمفقودة والمهملة، واستخدام تكنولوجيا انتقائية للصيد. ■

الجزء الرابع
القضايا الناشئة والتوقعات

جائحة كوفيد-19، أزمة لا مثيل لها

منذ مارس/آذار 2020، اجتاحت جائحة كوفيد-19 القارات والبلدان مخلّفة أضرارًا صحية واجتماعية واقتصادية، وشمل ذلك مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية. وفي جميع أنحاء العالم، سببت جائحة كوفيد-19، حالات من الإقفال العام وإغلاق للأسواق والموانئ والحدود أدت إلى تباطؤ كبير في التجارة، ونتج عن ذلك اختلال في إنتاج الأغذية المائية وتوزيعها وفقدان فرص العمل وسبل العيش (الشكل 67).

وشهد الصيد اختلالات وواجهت تربية الأحياء المائية صعوبة في الحفاظ على دورات الإنتاج المخطط لها. وكانت سلاسل الإمدادات التي تهيمن عليها الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم معرضة على وجه الخصوص لقيود جائحة كوفيد-19. وتأثر السكان الضعفاء والمهمشون بشكل غير متناسب، حيث عانت النساء بشكل أكبر من تراجع فرص العمل وفقدان سبل العيش الأسرية. وأتى التعافي بصورة تدريجية عن طريق تنويع دخل الأسر بواسطة أنشطة زراعية أخرى، وخفض تكاليف الأعمال، واستهداف الأسواق المحلية وتبني التسويق عبر شبكة الإنترنت والتسليم المباشر.

واعتمدت الحكومات تدابير دعم متنوعة ومعقدة، وذلك وفقًا للأولويات والقدرات والموارد الوطنية. واستجابت البلدان التي تتمتع بنظم فعالة للحماية الاجتماعية بمزيد من الكفاءة للتخفيف من آثار الجائحة. ولسوء الحظ، غالبًا ما تم استبعاد العمال غير النظاميين الذين يعمل الكثيرون منهم في قطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية.

وكشفت الجائحة عن الترابط القائم بين الأسواق وسلاسل الإمدادات والحاجة إلى نظم حماية اجتماعية وطنية شاملة ومستجيبة للصدمات. ومن الناحية الإيجابية، سرّعت الأزمة الرقمنة، وشجعت الرصد الإلكتروني والإنفاذ، واستخدام الطاقة الخضراء والتكنولوجيات النظيفة، وتطوير الإنتاج المحلي والأسواق.

تكيف مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية مع تغير المناخ

تسبب تزايد الاحترار بتغيرات لا رجوع عنها وتستدعي إجراءات عاجلة قائمة على المحيطات من أجل تعزيز وتسريع تدابير التخفيف من حدة المناخ والتكيف معه، ويزيد ذلك من الحاجة الملحة إلى تكيف مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية مع تغير المناخ. ويستدعي ذلك النظر بصورة صريحة في عوامل الإجهاد المناخية في إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية عن طريق ربط خطط التكيف بإجراءات الإدارة أو التنمية، بما في ذلك المؤشرات المحلية والمتعلقة بالسياق المرتبطة بعوامل الضغط المناخية لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية.

الشكل 67 أمثلة على الاختلالات واستراتيجيات التكيف والتخفيف والدروس الناشئة عن أزمة جائحة كوفيد-19

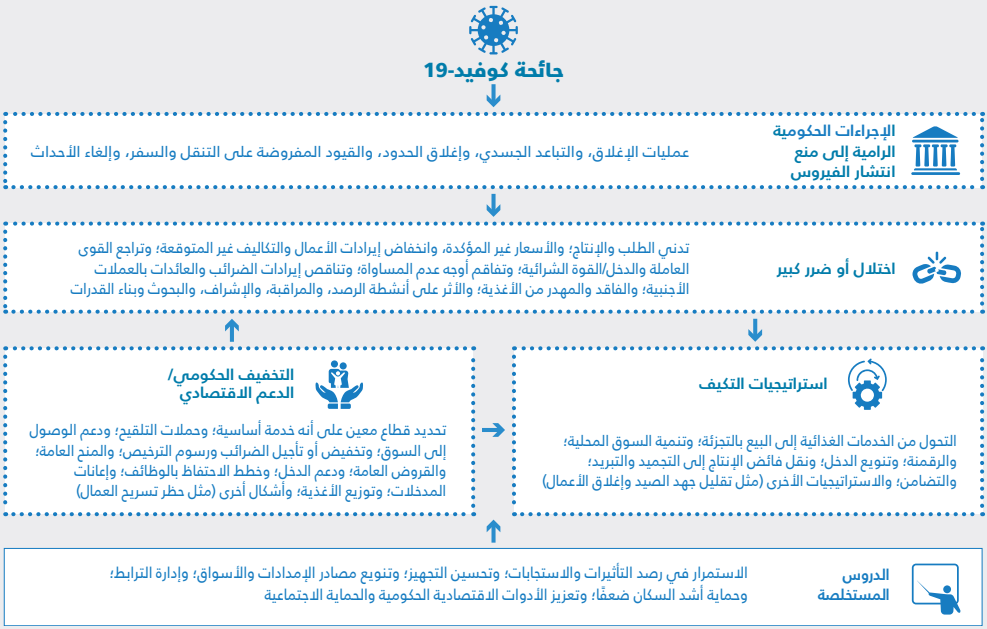

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

وتعتبر خطط التكيف التحويلية ضرورية على المستويين الوطني والمحلي، باستخدام نهج شامل وتشاركي مع مراعاة احتياجات وفوائد مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية على نطاق صغير. وستستفيد هذه الخطط من تبني نُهج الإدارة المكانية المستنيرة باعتبارات المناخ، وإدماج اعتبارات المساواة وحقوق الإنسان والاستثمار في الابتكار.

وفي الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في غلاسكو، تم تعزيز الدور الرئيسي للمحيطات وإتاحة الفرص أمام مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية لتوسيع مساهمتها في الجهود العالمية، وتقاسم حلول التكيف والتخفيف، وإبراز مكانة مصايد الأسماك الداخلية وتربية الأحياء المائية في المناقشات المناخية الدولية.

الشكل 71 الإنتاج العالمي من مصايد الأسماك الطبيعية وتربية الأحياء المائية، 1980–2030

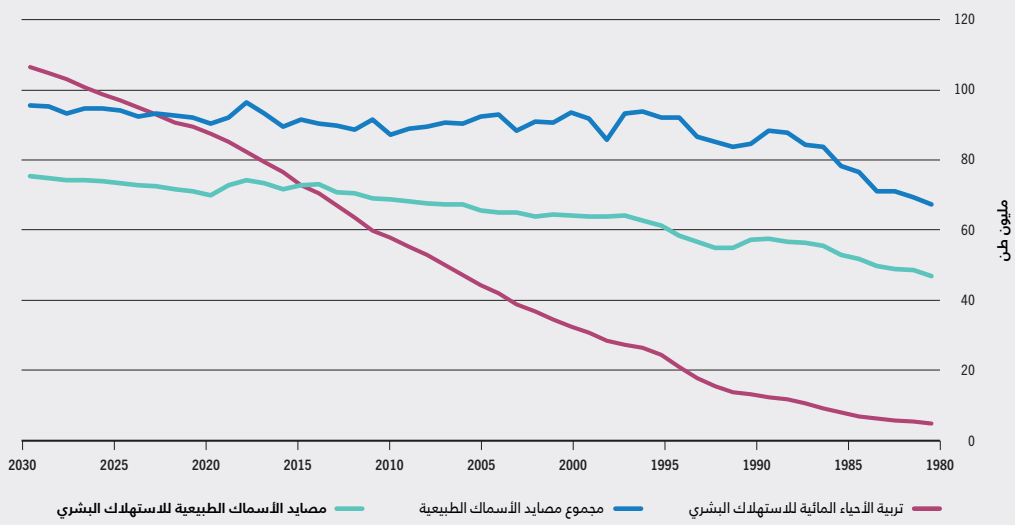

ملاحظات: تُستبعد منه الثدييات المائية، والتماسيح، والقاطور، والتماسيح الاستوائية، والطحالب. ويُعبّر عن البيانات بمعادل الوزن الحي.
المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

التقدم نحو تحقيق المساواة بين الجنسين في مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية

يُعدّ التقدم نحو تحقيق المساواة بين الجنسين في مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية أمرًا أساسيًا لتحقيق الاستدامة والشمول.

ورغم الدور الهام الذي تؤديه النساء في هذا القطاع، إلا أنهن غالبًا ما يعملن ضمن شرائح القوى العاملة غير النظامية التي يتدنى فيها مستوى الأجر والاستقرار والمهارات. وهن غالبًا ما يواجهن، بسبب السياقات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، قيودًا قائمة على النوع الاجتماعي تمنعهن من إدراك أدوارهن في هذا القطاع والاستفادة منها بصورة كاملة. ويزداد الأمر تعقيدًا بسبب محدودية الوصول إلى المعلومات، والخدمات، والبنية التحتية، والأسواق، والحماية الاجتماعية، والعمالة اللائقة وعملية صنع القرار والمناصب القيادية.

وقد وجّهت سياسة المنظمة بشأن المساواة بين الجنسين اعتماد أدوات المنظمة الرئيسية وسبل تعزيز النُهج التحويلية المراعية للمساواة بين الجنسين.

الإسقاطات على صعيد مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية

تشير إسقاطات المنظمة على صعيد مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية حتى عام 2030 إلى زيادة الإنتاج والاستهلاك والتجارة، وإن كان ذلك بمعدلات نمو أبطأ.

ومن المتوقع أن يصل إجمالي إنتاج الحيوانات المائية إلى 202 مليون طن في عام 2030، حيث ستأتي الزيادة الرئيسية من تربية الأحياء المائية التي ستصل مساهمتها إلى 106 ملايين طن في عام 2030 (الشكل 71). ومن المتوقع أن تزداد حصة مصايد الأسماك الطبيعية العالمية لتصل إلى 96 مليون طن، وذلك نتيجة استعادة أرصدة بعض الأنواع بفضل تحسين إدارة الموارد، والنمو في مصيد الموارد غير المستغلة بشكل كامل، وخفض المصيد المرتجع والفواقد والهدر.

وفي عام 2030، سيتم استخدام 90 في المائة من إجمالي إنتاج الحيوانات المائية للاستهلاك البشري، ويمثّل ذلك زيادة إجمالية قدرها 15 في المائة مقارنة بعام 2020. ويعني ذلك أن نصيب الفرد من الاستهلاك السنوي سيرتفع من 20.2 كلغ في عام 2020 إلى 21.4 كلغ في عام 2030. وستزداد إمدادات الأغذية المائية في جميع الأقاليم، في حين من المتوقع أن يشهد استهلاك الفرد في أفريقيا انخفاضًا طفيفًا، مما يثير مخاوف بشأن الأمن الغذائي.

وسيتواصل اتساع تجارة المنتجات المائية ولكن بوتيرة أبطأ مما كان عليه في العقد الماضي، مما يعكس تباطؤ نمو الإنتاج، وارتفاع الأسعار الذي يحد من إجمالي الطلب والاستهلاك، وزيادة الطلب المحلي في بعض البلدان المنتجة والمصدرة الرئيسية، مثل الصين. وسيتم تصدير حصة ثابتة (36 في المائة) من إجمالي الإنتاج في عام 2030 مع زيادة مساهمة تربية الأحياء المائية.

وتشير التقديرات إلى أن أسعار المنتجات المائية المتداولة في التجارة الدولية سترتفع بنسبة 33 في المائة بالقيمة الإسمية في عام 2030. وستكون هذه الزيادة مدفوعة بتحسن الدخل والنمو السكاني والطلب القوي وتراجع العرض وزيادة ضغط كلفة الإنتاج من المدخلات مثل الأعلاف والطاقة وزيت السمك. ■

حالة العالم

2022

حالـــة

الموارد السمكية وتربية الأحياء المائية في العالم

نحو التحول الأزرق

يتزامن إصدار عام 2022 من تقرير *حالة الموارد السمكية وتربية الأحياء المائية في العالم* مع إطلاق عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل تحقيق الأهداف العالمية، وعقد الأمم المتحدة لعلوم المحيطات من أجل التنمية المستدامة، وعقد الأمم المتحدة لإصلاح النظم الإيكولوجية. وهو يعرض كيفية إدماج هذه الأحداث وغيرها من أحداث الأمم المتحدة التي لا تقل أهمية عنها، مثل السنة الدولية لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية الحرفية في عام 2022، ودعمها من خلال التحول الأزرق، وهو مجال يحظى بالأولوية في الإطار الاستراتيجي الجديد لمنظمة الأغذية والزراعة للفترة 2022–2031، وقد جرى تصميمه لتسريع تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في مجال الأغذية والزراعة.

وانبثق مفهوم التحول الأزرق عن الدورة الرابعة والثلاثين للجنة مصايد الأسماك التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة في فبراير/شباط 2021، ولا سيما الإعلان بشأن استدامة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية الذي تم التفاوض بشأنه وإقراره من جانب جميع الأعضاء في المنظمة. ويدعو الإعلان إلى دعم "رؤية آخذة في التطور وإيجابية لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية خلال القرن الحادي والعشرين، يتم بموجبها الاعتراف بالقطاع اعترافًا كاملًا لمساهمته في مكافحة الفقر والجوع وسوء التغذية." وفي هذا السياق، يستعرض الجزء الأول من هذا الإصدار من تقرير *حالة الموارد السمكية وتربية الأحياء المائية في العالم* الوضع العالمي لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، في حين جرى تخصيص الجزأين الثاني والثالث للتحول الأزرق وركائزه المتعلقة بتكثيف وتوسيع تربية الأحياء المائية وتحسين إدارة مصايد الأسماك وتحديث سلاسل قيمة مصايد الأسماك تربية الأحياء المائية. ويؤكد التحول الأزرق على الحاجة إلى إجراءات استشرافية وجريئة يتم إطلاقها أو تسريعها في السنوات القادمة من أجل تحقيق أهداف الإعلان ودعم خطة عام 2030. ويتناول الجزء الرابع القضايا الناشئة الحالية وذات التأثير الكبير – جائحة كوفيد-19، وتغير المناخ والمساواة بين الجنسين – التي تتطلب دراسة دقيقة للخطوات التحويلية والجهوزية لتأمين مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية المستدامة والفعالة والعادلة، وأخيرًا فإنه يقدم بعض التوقعات حول الاتجاهات المستقبلية بناءً على الإسقاطات المتاحة.

ويسعى تقرير *حالة الموارد السمكية وتربية الأحياء المائية في العالم* إلى توفير معلومات موضوعية وموثوقة وحديثة لجمهور عريض – أي صانعو السياسات، والمدراء، والعلماء وأصحاب المصلحة وجميع المهتمين بقطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية.

حالة الموارد السمكية وتربية الأحياء المائية في العالم 2022 (النص الكامل – سيصدر في يوليو/تموز 2022)

©FAO, 2022
CC0463AR/1/06.22

بعض الحقوق محفوظة. ويتاح هذا العمل بموجب ترخيص المشاع الإبداعي – نسب المصنف – غير التجاري – الترخيص بالمثل 3.0 لفائدة المنظمات الحكومية الدولية